همـزة الإنكـار عـند سيـبويه

الأستاذ الدكتور
عبد الحسن جدوع العبودي
جامعة الكوفة ـ كلية التربية الأساسية
Abdulhasenj.alabodi@uokufa.edu.iq

The whisper of denial.At Sibuye

Prof. Dr.
Abdul Hassan Jadwa Abdul Abboudi
Faculty of Basic Education

الخلاصة:

ثمةَ كثير من الحروف التي استعان بها سيبويه في التحليل النّحوي في الكتاب عامة، وتوجيه الأثر الإعرابي خاصة، وكان الدافعُ وراء ذلك كشفَ معاني الإنكار في التراكيب، وأغراضه. ومن هذه الحروف همزة الإنكار.

ووضع سيبويه لهمزة الإنكار ضوابط محددة لم يحد عنها، وجاء هذا البحث محاولةً لبيان معنى الإنكار عند سيبويه، وتحديد طرقه، والأغراض الدلالية التي جاءت فيها همزة الإنكار، وبيان ما امتازت به الهمزة عن غيرها من الحروف حتى استأثرت بمعنى الإنكار، وموازنة موقف سيبويه مع خالفيه في هذا الأسلوب.

الكلمات المفتاحية: همزة، الإنكار، سيبويه، النحويين، يبدو، ذلك، أرى، الاستفهام.

Abstract:-

There are many letters used by Sībawayh in grammatical analysis in the book in general، and the orientation of the literary effect in particular، and the motive behind it was to reveal the meanings of denial in the structures، and its purposes. One of these characters is the hunk of denial.

Sībawayh's position on the denial of the denial of specific controls did not stop، and this research was an attempt to explain the meaning of denial at Sībawayh، and identify methods، and the purposes of the semantic in which the denial of the denunciation، and to distinguish the advantage of Hamzah from other letters even accounted for the sense of denial، In this method.

Keywords: Humza, Denial, Sibuye, Grammatical, Seems, That, I see. ،Question mark.

المقدمة:

لاخلاف بين علماء اللغة أن كتاب سيبويه هو إمام الكتب والمنجد عندهم مما واستعصى عليهم؛ لذا قالوا: هل ركبت البحر!، ولا غرابة في ذلك لما حوى الكتاب من مباحث لغوية سار خالفو سيبويه عليها ولم يحيدوا عنها.

ومن الموضوعات التي بحثها سيبويه في كتابه (**همزة الإنكار**)، وفي هذا البحث دراسة لبيان رأي سيبويه بهذه الهمزة لا سيما أنه أولاها من العناية التي لم يُولها لها غيره من النحويين.

واستوى البحث على مقدمة وتمهيد وأربعة محاور: كان المحور الأول في الإنكار عند سيبويه واشتمل على معنى الإنكار عند سيبويه وطرقه وشرائطه، وكان المحور الثاني في أنماط التراكيب التي ترد مع همزة الإنكار، أما المحور الثالث فكان في اختصاص الهمزة بالإنكار، وكان المحور الرابع حول همزة الإنكار عند النحويين.

ثم تلاهن خاتمة أودعت فيها نتائج البحث، وجاءت بعد ذلك قائمة بمصادره ومراجعه.

أسأل الله العلم والعمل به وأن ينفعنا به في الدنيا والآخرة وأن يكون وجهه هو المقصود في الأول والآخر، وخاتمة قولي: أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وأهل بيته الطيبين الطاهرين.

تمهيد:

الإنكار في اللغة والاصطلاح

الإنكار في اللغة:

جاء في اللسان: يقال: أنكرتُ الشيء إنكاراً، أي جهله، وهو خلاف المعروف، والإنكار: الاستفهام عمّا ينكره[١].

ويقال: نَكِرَ فلانٌ الأَمرَ نَكَراً ونُكْراً ونُكُوراً، وأَنْكَرَه إنكاراً واسْتَنْكَرَه إذا جهِلَه[٢].

يتضح أن معنى الإنكار: هو الجهل بالشيء، وهو خلاف المعرفة.

الإنكار في الاصطلاح:

الإنكار ضد العرفان، وأصله أن يرد على القلب ما لا يتصوره وذلك ضرب من الجهل وربما ينكر الإنسان الشيء مع حصول صورته في القلب[٣].

ويُعرف الإنكار بتعريف آخر وهو ((أنّ ما بعد الهمزة غير واقع، وأن مدعيه كاذب،...، أو أنّ ما بعد الهمزة واقع وأن فاعله ملوم على فعله))[٤].

يظهر أنّ المعنى الاصطلاحي للإنكار غير بعيد معناه اللغوي، وإنما هو امتداد له، فالأمر الواقع الذي يُلام على فعله يقتضي أن يكون مجهولاً غير معروف ومنكراً، فكيف الحال بالأمر غير الواقع، أي من باب أولى أن يكون مجهولا غير معروف لدى المخاطب.

١. الإنكار عند سيبويه

الأصل في الهمزة أن تستعمل لمعنى الاستفهام، ((هو طلب حصول صورة الشيء في الذهن))[٥]، أو هو ((طلب العلم بما في ضمير المخاطب))[٦]، وتخرج عن هذا الأصل لتؤدي معاني كثيرة، ومن أشهر هذه المعاني هو معنى الإنكار، وهمزة الإنكار هي: ((زيادة تَلحق الآخِر في الاستفهام))[٧].

وللهمزة حينئذ معنيان ذكرهما سيبويه في كتابه هما:

الأول: ((إذا أنكرتَ أن تُثبِتَ رأيه على ما ذكر.

الثاني: أنْ تُنكِر أن يكون رأيه على خلاف ما ذكر))[٨].

جعل سيبويه للإنكار وجهين: احدهما أن ينكر كون ما ذكره كونه فيكذبه أو يبطله كقول رجل لك: أتاك زيدٌ، وزيدٌ ممتنع إتيانه عندك، فينكره، وهذا معنى أنكرت أن تثبت رأيه على ما ذكره.

والوجه الآخر كقولك: أتاك زيدٌ، وزيدٌ من عادته إتيانك، فتنكر أن يكون ذلك إلا كما قال، فيما يردُّ عليه من الكلام إذا لم يشك فيه، ومن شك في هذا ومن أنكره على وجه التعجب والإنكار لذكر مثله مما لا يشك في كونه، فإذا قلت لمن قال لك: أتعرف زيداً؟ أزيدَنيه، ويعتقد ان المسؤول يرتفع عن معرفته، أو لا تبلغ رتبته إلى أن يعرف زيداً[٩].

فتقول مثلاً: جاءني زيدٌ، فيقول مَنْ يقصدُ تكذيبك، وأنّ زيداً لا يأتيك: أزيدُنيه، أي: كيف يجيئك، فهذه علامة على أنه لا يعتقد أنه أتاك، ويقول ذلك: مَنْ لا يشك أنّ زيداً جاءك، وينكر أنه لا يجيئك، فكأنه يقول: مَنْ يشك في ذلك، وكيف لا يجيئك، فكأنه يقول: كيف لا يجيئك زيد وأنت الجليل العظيم[١٠].

ويستتبع مجيء الهمزة بمعنى الإنكار تغير شكلي، فإذا جاءت الهمزة بمعنى الإنكار استتبع ذلك زيادة مدّة، وهي ألف تنقلب ياء. وهذا التغير في شكل التركيب قرينة على معنى الإنكار، ودليل عليه؛ لذلك ((صارت هذه الزيادة عَلَماً لهذا المعنى))[١١].

طرق الإنكار

حصر سيبويه طرق الإنكار بالهمزة بطريقين:

الأول: أنْ تلحق الزيادةُ الآخرَ بلا فاصل، وشرحه قائلاً: ((فمما تحرّك من السواكن كما وصفتُ لك وتبعته الزيادةُ قول الرجل: ضربت زيداً، فتقول منكراً لقوله: أزيدَنيه... فإن ذكر الاسم مجروراً جَررته، أو منصوباً نَصبته، أو مرفوعاً رفعته وذلك قولك إذا قال رأيت زيداً: أزيدَنيه؟ وإذا قال: مررتُ بزيد: أ زيدِنيه؟ وإذا قال هذا زيدٌ: أزيدُنيه؟ لأنك إنما تسأل عمّا وضع كلامه عليه))[١٢].

وممّا ألحق بحرف آخر اللفظ واتبع بحركة الآخر قولك: أزيدُنيه أزيدَنيه أزيدِنيه؛ لأن التنوين حرف ساكن يحرك بالكسر لاجتماع الساكنين كقولك: جائني زيدٌ البزاز ورأيت زيداً البزاز، ومررتُ بزيد البزاز، وعندما كُسرت النون أُتبعتْ بالياء[١٣].

لا يخلو الحرف الذي تقع بعده الزيادة من أن يكون متحركاً أو ساكناً، فإن كان ما قبل الزيادة ساكناً نحو (أزيدنيه) كسرت الساكن الأول لالتقاء الساكنين (التنوين و الياء) وجعلت ما قبل الزيادة من جنس الكسرة، ففي قولنا: أزيدُنيه جواباً لمن قال هذا زيدٌ، فالدال مضمومة محكية وحركتها حركة إعراب، والتنوين متحرك بالكسر؛ لالتقاء الساكنين، والمدة بعدها ياءٌ للكسرة التي قبلها، وكذلك النصب والجر.

فإن كان ما قبل الزيادة متحركاً تتبعته في حركته، فتكون ألفاً أو واواً أو ياءً بعد المفتوح والمضموم والمكسور، فتقول: هذا عمر: أعمروه، وفي رأيتُ سلمانَ: أسلماناه، وفي مررتُ بحذام: أحذاميه[١٤].

فإذا كان متحركاً أتبعته بزيادة حرف يلائم حركة ما قبل الزيادة، فنتبعه بحرف بالواو اذا كان الحرف - الذي سبق الزيادة - مضموماً نحو أعمروه، ونتبعه بالألف إذا كان مفتوحاً نحو أسلماناه، ونتبعه بالياء اذا كان مكسوراً.

الطريق الثاني: أن تفصل بين الزيادة، وبين الحرف الذي قبلها بـ(إنْ) مزيدة كقولنا: (أ زيدُإنيه)، قال سيبويه: ((وسمعنا رجلاً من أهل البادية قيل له: أتخرجُ إنْ أخصبتِ الباديةُ؟ فقال: أنا إنِيه؟منكِراً لرأيه أن يكون على خلاف أن يخرج))[١٥].

هذا السبيل الأخر للإنكار، ويتمثل بأن يُتركَ لفظ المتكلم على حاله، فيُؤتى بالعلامة منفصلة بعد حكاية اللفظ الأول، فيقول:أعمرُوإنيه، وأزيدُوإنيه[١٦]. وتَردُ (إنْ) لغواً قبل همزة الإنكار كقولك: (أأنا إنِيهْ؟) لمن قال لك:(أ تذهب للجامعة؟)، فإنّ لوجودها فائدة، فأفادتْ (إنْ) تأكيد معنى الذهاب.

شرائط الإنكار

حتى يتحقق معنى الإنكار ينبغي أن تتوفر عدة شرائط هي ما يلي:

١- أن تلحق زيادة الهمزة في حال الوقف.

٢- أن يكون الإنكار بهمزة الاستفهام بلا فصل بينها، وبين الاسم المذكور.

٣- ان لا يكون استفهاماً على وجه الحقيقة، وإنما على وجه الأنكار[١٧].

فإنْ زِيدت الهمزة بحال الوقف أو وُصل الاسم بما بعده، أو كان استفهاماً على وجه الحقيقة، لا على وجه الأنكار لم تلحق الهمزة، وكذا لا تلحق، إذا فصل بينها وبين المذكور بقول أو ما يفيد فائدته، نحو: أتقول زيد، أو أتتكلم زيد.

٢. أنماط التراكيب التي ترد مع همزة الإنكار

لا يتحدد الإنكار - عند سيبويه - بقسم معين من أقسام الكلام دون آخر، وإنما يجري مع أكثر أقسام الكلام، ومن هذه الأقسام:

١- الاسم الظاهر كما في قولنا: نجحَ زيدٌ أزيدُنيه، وساعدتُ بكراً، أ بكرَنيه، سلمتُ على زيدٍ، أزيدِنيه، سواء كان مرفوعاً أم منصوباً، أم مجروراً.

٢- الضمير نحو قول العربي: أنا إنيه، لمن قال له: أتخرج للبادية.

٣- النعت كقولك في الإنكار لَمن قال: ضربت زيداً الطويلَ: أزيدا الطويلاه، فيُوقعون مدة الإنكار على الوصف دون الموصوف إذا وليته همزة الاستفهام.

١- المضاف نحو قولنا: أكرمت عبدَ الله، أ عبدَ الله إنيه.

٢- المعطوف نحو قولك: لقيتُ زيداً وعمراً، فتقول: أَزيداً وعمرَنْيِه.

٣- الفعل كما في قولهم: إني قد ذهبت، فتقول: أذهبتُوه(١٨).

فلا فرق في وقوع الإنكار بين الاسم والفعل، ولا بين الاسم والنعت، ولا بين الظاهر ولا المكني، كما لا فرق في وقوعه في الجمل الاسمية أو الفعلية، ، فلا تكون دائرة الاستعمال منحصرة بنمط محدد من الاستعمال، وإنما تشمل كثيراً من الوظائف النحوية كالفاعلية والمفعولية أو النعت أو غير ذلك.

ولم يخالف النحويون سيبويه في ما يراه من جواز وقوع الإنكار مع هذه التراكيب الآنفة الذكر، ولم يحيدوا عنها، وإنما ساروا على نهجه.

٣. اختصاص الهمزة بالإنكار

ثمةَ سؤال يفرض نفسه وهو: أيصح وقوع معنى الإنكار مع غير الهمزة - سواء أكان ذلك من حروف الاستفهام كـ(هل) أم من أسماء الاستفهام كـ(من) و (ما) أم مع غير ذلك من سائر الحروف الأخرى -أم أنّ الإنكار مختص بالهمزة دون غيرها من الحروف والأسماء؟.

جواب ذلك في الكتاب، قال سيبويه: ((ألا ترى أنه يقول: مررت بزيدٍ فتقولُ: أزيدٍ، وإنْ شئت قلت: أزيدنِيه، وكذلك تقول في النصب والرفع؛ وإن شئت أدخلتها على كلام المخبر ولم تحذف منه شيئاً، وذلك إذا قال: مررت بزيدٍ قلت: أ مررت بزيد. ولا يجوز ذلك في هل وأخواتها))(١٩).

فإن قلت: ما السبب في عدم جواز الإنكار في (هل وأخواتها)؟ قلتُ: خُصت الهمزة بالإنكار؛ لأنها بمنزلة (الواو والفاء ولا) ونحو ذلك في أنها لا تغير الكلام عن حاله التي كان

عليها، وهي تدخل على الاسم والفعل كما تدخل الواو والفاء بخلاف هل وأخواتها؛ لأنها لاستقبال الاستفهام، فإذا قال القائل: مررت بزيدٍ، جاز أن تقول: أزيدٍ؟ ولا يجوز أن تقول: هل زيدٍ؟.

وبعبارة أخرى إذا القائل: مررتُ بزيدٍ، فقلتَ: أمررتَ بزيدٍ؟، فهو على حكاية كلامه، فإنْ قلتَ: هل مررتَ بزيدٍ؟ فهو مستأنفٌ، ليس على حكاية كلامه[٢٠]؛ لأنه ((لو قلت: هل مررت بزيدٍ كنت مستأنفاً. ألا ترى أنَّ الألف لغو))[٢١].

أي لم تغير الهمزة ما دخلت عليه عمّا كان عليه، أما هل فيكون ما بعدها كلام مستأنف له أثر إعرابي مخالف عما سبقه.

لذلك اختصت الهمزة بالإنكار؛ لأنها أعمّ تصرفاً من (هل) في بابها، حيث تلزم الاستفهام وتقع مواقع لا تقع فيها أختها فتقول: أ زيدٌ عندك أم خالد، فأم معادلة لهمزة الاستفهام، ولا تُعَادل بغير الهمزة، فلا يقال: هل زيدٌ عندك أم خالد، يتقدم المفعول وتفصل بين همزة الاستفهام والفعل، ولا يجوز مع غيرها، وإذا قيل: رأيت زيداً، وأردت أن تَستثبِتَ قلت: (أزيدَنيه) أو (أزيدا) فتحكي الكلام، ولا يجوز ذلك بـ(هل) ونحوها؛ لقوتها وغلبتها وعموم تصرفها جاز دخولها على حروف العطف كالواو والفاء و(ثُم)، ولا يتقدم شيءٌ من حروف الاستفهام غير الهمزة على حروف العطف، وإنما حروف العطف تدخل عليهنّ، قال تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[٢٢][٢٣].

فالهمزة لها خصوصيتها دون غيرها من أخواتها؛ لأنّها أمّ في بابها، وتلزم الاستفهام فلا تفارقه بأيّ حال من الأحوال، وتأتي بمواقع لا تستعمل فيها سائر أخواتها كاستعمالها في التسوية والإنكار، ولا يخلّ بها لو تقدمتْ على حروف العطف، وإنْ ضَرّ ذلك بـ(هل).

واستعان سيبويه على قرينة الإعراب دليلاً على كشف معنيي الإنكار المتقدمي الذكر، واستند على حكاية الأثر الإعرابي، وخاصية الهمزة بعدم التاثير في مدخولها لبيان معاني الانكار، فقال: ((ألا ترى أنّه يقول: مررت بزيدٍ، فتقول: أ زيدٍ، وإن شئت أ زيدَنيه، وكذلك تقول في النصب، والرفع، وإنْ شئت أدخلتها على كلام المُخبِر، ولم تَحذف منه شيئاً، وذلك إذا قال: مررت بزيدٍ، قلت: أمررت بزيدٍ، .... ألا ترى أنّها تدخل على المجرور والمنصوب والمرفوع، فتَدعه على حاله ولا تغيره عن لفظ المستفهَم))[٢٤].

لأنه لما كانت الألف أمّ حروف الاستفهام؛ لأنها ملازمة للاستفهام، فأمكن أن تضمن الألف معنى الحكاية حكاية الحركة السابقة، فإذا قال القائل: مررت بزيدٍ، فقلت: أمررت بزيدٍ؟ فهو على حكاية كلامه(٢٥).

فالهمزة حرفُ لا يُؤثر في ما يدخل عليه، من اسم أو فعل أو جملة، فليس لها سِمة التأثير الشكلية بتغيير العلامة الإعرابية، وإنْ أفادت معنى جديداً؛ لأنّ مجيأها بهذا السياق يُفيد معنى الإنكار.

فمن الناحية الشكلية لا يُغيّر ألف الإنكار حال ما دخل عليه، مرفوعا كان أم منصوبا أم مجروراً، كما لو قلت بالجر: (أمررت بزيدٍ) أو (أزيدنيه)، وبالنصب: (أرأيت زيدا) أو (أزيدَنيه)، و بالرفع: (أ جاء زيدٌ) أو (أزيدُنيه). وكلُّ ذا لا يُغيّر من كون الهمزة قد جاءت للإنكار.

نجد حرص سيبويه عندما يقدّم تصوراً عن مجيء الهمزة للإنكار فبسط الكلام في توجيه عناصر الكلام الذي تُستعمل فيه الهمزة، قال: ((وذلك لأنّك أدخلت الألف على كلام قد عَمل بعضُه في بعض، فلم يغيِّره، وإنّما الألف بمنزلة الواو، والفاء ولا ونحو ذلك، لا تغيِّر الكلام عن حاله))(٢٦).

فألفَ الاستفهام ((تَدخل على الجمل، وتدخل بين العامل والمعمول فيه ولا تعمل هي شيئا، فأشبهت واو العطف وفائه التي يكون بعدها المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، والشرط والجزاء، وأشبهت أيضا (لا) التي تدخل على الجمل، وبين العامل والمعمول فيه، وهي لا تعمل شيئا كقولنا: لا زيدٌ منطلقٌ ولا عمرو شاخص، ومررت برجل لا ذاهبٍ ولا شاخصٍ، وهذا غلامٌ لاشجاعٌ ولاجوادٌ...

وتقول: بكم رجلا مررتَ أ ثلاثةٍ أم أربعةٍ؟ فلا تمنع الهمزة خفض ما بعدها بما قبلها وإذا قال القائل: مررتُ بزيدٍ، فقيل له: أزيدٍ، فهذا المخفوض محمولٌ على الكلام الأول))(٢٧).

وقاسها سيبويه على (لا) وأشباهها، وحملها عليهنّ في عدم تأثيرها؛ لأنّها أشبهت الفاء والواو فيمكن أن نقول: (جاء عليٌّ والليلُ مظلمٌ) كما نقول: (جاء عليٌّ فالليلُ مظلمٌ) وكذا

يجوز: جاء عليٌّ وجعفر كما يجوز: جاء عليٌّ فجعفر، فالفاء والواو دخلتا على الجمل ووقع كلّ منهما بين العامل والمعمول، وكذا الهمزة تدخل على الجمل كقولنا: ضربتَ زيدا كما تُقحم بين العامل والمعمول نحو: بأي قسمٍ تَدرسُ أ اللغةِ أم الأدبِ.

فهمزة الاستفهام كـ(لا)؛ لأنّها لا تغير عمل ما دخلت عليه كما تقدم بيان ذلك لكنها ليست كـ(إذ) و(هل) فهما يغيران ما يدخلان عليه، أمّا إذ فتُضاف إلى ما بعدها فتجرّه بالإضافة إليها، وأما هل فيكون ما بعدها كلاما مستأنفاً لا محكياً عما كان عليه قبلاً.

٤. همزة الإنكار عند النحويين.

لو أجرينا موازنة بين رأي سيبويه بهمزة الإنكار ورأي النحويين الذين خلفوه لوجدنا ثمة اتفاقاً واختلافاً بين الجانبين، وهذا الأمر يحتاج شيئاً من التفصيل والتوضيح.

تقدم أنّ سيبويه قد ذكر لهمزة الإنكار معنيين: الأول: أنك تُنكر رأيه على ما ذكر، والثاني: أنك تُنكر رأيه على خلاف ما ذكر، هذا ما ذكره سيبويه نصاً، وسار بعض النحويين على نهج سيبويه[٢٨]، في حين اختلف النحويون في المعنى الأول بينما اختلفوا في المعنى الثاني، وإذا ما عدنا الى كتاب سيبويه لم نجد ما يُشير من قريب ولا بعيد إلى أننا يمكن أن نفيد معنى – الاستهزاء أو السخرية – من المعنى الثاني للإنكار.

ويبدو أنّ النحويين لم يختلفوا في المعنى الأول في حين اختلفوا في المعنى الثاني، من ذلك ما قاله الأخفش: ((إنّ هذه الزيادة موضوعة لأنكار كون المذكور على ما ذكر، فقط، فإن أريد إنكار كونه بخلاف ما ذكر، فهو على وجه الهزء والسخرية، فكأنه يقول: كيف لا يجيئك زيد وأنت الجليل العظيم، كقوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾[٢٩]، هذا قوله، والأولى أن يقال إنه لإنكار كونه على خلاف ما ذكر، لا على وجه السخرية))[٣٠].

وهذا الرأي نقله رضي الدين الاسترابادي، واعتمده بقوة متابعاً في ذلك سيبويه[٣١].

يتضح أنّ بعض النحويين قد فهم معنى التعريض أو التحقير أو الاستهزاء، ووسم بعض النحويين المعنى الأول بالإنكار الإبطالي، والثاني بالإنكار التوبيخي[٣٢].

وفي الحقيقة أنّ هذا الفهم مخالف لما وقر عند إمام النحويين؛ لأنّ سيبويه ذكر معنيين ولم يكن التعريض ولا التوبيخ ولا غيرهما مما ذكره أو نص عليه، وفيه تقويل لسيبويه لما لم

يقل به.

ممّا سبق يتضح أن سيبويه قد نصّ على معنى الإنكار في الهمزة، واختلف النحويون في هذا الأمر، وذكر التراكيب التي ترد فيها الهمزة سواء أكانت في حالة الرفع، أو النصب، أو الجر، وانصبَّ جُلّ جَهْدهم على الزيادة التي تطرأ على ما يُراد إنكاره من كلمة مفردة، أو تركيب، وشروط الزيادة، وطرقها، بَيد أنّ النحويين لم يُصرحوا بزيادة ألف الاستفهام. واكتفى بعضهم بالإشارة إلى حكاية ذلك المذكور بلفظه وحركته مع زيادة حرف الإنكار، أمّا الآخرون فاقتصر نظرهم على حركة الحرف الذي تتبعه الزيادة فعُدّتْ حركته محكية(٣٣).

الخاتمة

بعد هذه الرحلة في رحاب كتاب سيبويه فقد توصل البحث إلى جملة نتائج منها ما يلي:

١- ظهر أنّ الانكار بالهمزة استعمال أصيل في اللغة، إذ تكون مادة (أنكر) في اللغة تكون بمعنى الجهل بالشيء وهو خلاف المعرفة.

أما في الاصطلاح فهو أنّ ما بعد الهمزة غير واقع، وأن مدعيه كاذب، أو أنّ ما بعد الهمزة واقع وأن فاعله ملوم على فعله، وهذا عين ما قرّ في كتاب سيبويه الذي أراد بالإنكار هو أن تُثبِتَ رأيه على ما ذكر، أو أنْ تُنكِر أن يكون رأيه على خلاف ما ذكر.

٢- الأصل في الهمزة أن تستعمل لمعنى الاستفهام، وهو طلب العلم بالشيء في الذهن، وتخرج عن هذا الأصل لتؤدي معاني كثيرة، ومن أشهر هذه المعاني هو معنى الإنكار.

٣- حصر سيبويه طرق الإنكار بالهمزة بطريقين: الأول: أنْ تلحق الزيادةُ الآخر بلا فاصل، وذلك قولك إذا قال رأيت زيداً: أزيدَنيه؟ وإذا قال: مررتُ بزيد: أ زيدِنيه؟ وإذا قال هذا زيدٌ: أزيدُنيه؟. والطريق الثاني: أنّ تفصل بين الزيادة، وبين الحرف الذي قبلها بـ(إنْ) مزيدة، نحو: أتخرجُ إنْ أخصبتِ الباديةُ؟ فقال: أنا إنِيه؟.

٤- لا يتحقق معنى الإنكار إلا عند تتوفر عدة شرائط هي: أن تزاد الهمزة في حال الوقف، وأن يكون الإنكار بهمزة الاستفهام بلا فصل بينها، وبين الاسم المذكور،

وأن لا يكون الاستفهام على وجه الحقيقة. فإذا لم تتوفر هذه الشرائط لم يتحقق معنى الإنكار.

٥- لا يتحدد الإنكار بقسم معين من أقسام الكلام دون آخر، وإنما يجري مع أكثر أقسام الكلام، كالاسم سواء أكان ظاهراً أو مضمراً أم نعتاً أم مضافاً أم معطوفاً، وكذا الحال مع الفعل.

٦- خُصت الهمزة بالإنكار دون غيرها، فلا يصح وقوع الإنكار مع غير الهمزة، لأنها لا تغير الكلام عن حاله التي كان عليها، بخلاف هل وأخواتها؛ إذ يكون ما بعدها كلاماً مستأنفاً له أثر إعرابي يختلف عما سبقه.

وكذلك اختصت الهمزة بالإنكار؛ لأنها أعمّ تصرفاً من (هل) في بابها، حيث تلزم الاستفهام وتقع مواقع لا تقع فيها أختها، ويتقدم المفعول عليها، ويُفصل بين همزة الاستفهام والفعل، ولا يجوز مع غيرها؛ لقوتها وغلبتها وعموم تصرفها جاز دخولها على على الاسم والفعل كما تدخل الواو والفاء.

٧- اتفق بعض النحويون مع سيبويه في المعنى الأول في حين اختلف البعض الآخر في المعنى الثاني، فقد فهم بعض النحويين معنى التعريض أو التحقير أو الاستهزاء، ووسم بعض النحويين المعنى الأول بالإنكار الإبطالي، والمعنى الثاني بالإنكار التوبيخي، وبالرجوع الى كتاب سيبويه لا نجد ما يشير من قريب ولا بعيد إلى أننا يمكن أن نفيد معنى - الاستهزاء أو السخرية - من المعنى الثاني للإنكار.

هوامش البحث

(١) ينظر: لسان العرب (نكر): ٥/٢٣٢-٢٣٣

(٢) تاج العروس(نكر): ١٤/٢٨٩

(٣) التوقيف على مهمات التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي: ١٠١.

(٤) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي: ٢٣١-٢٣٢.

(٥) التعريفات، الجرجاني: ٦

(٦) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي: ١٧٩.

(٧) شرح المفصل: ٥٠/٩.
(٨) الكتاب:٢/ ٤١٩.
(٩) ينظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه: ١٨٨/٣
(١٠) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:٥٠٣/٤.
(١١) الكتاب: ٤٢٠/٢
(١٢) المصدر السابق: ٤٢٠/٢.
(١٣) يُنظر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه: ١٨٨/٣.
(١٤) شرح المفصل ابن يعيش: ٥١/٩.
(١٥) الكتاب:٤٢٠/٢.
(١٦) يُنظر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه: ١٨٩/٣.
(١٧) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٥٠٣/٤.
(١٨) ينظر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه:١٨٩/٣، شرح الرضي على الكافية: ٥٠٧، سر صناعة الإعراب:٥٢٤، والأصول في النحو: ٣٧٤/٢، الخصائص: ١٥٦/٣ .
(١٩) الكتاب: ٨٣/٣.
(٢٠) يُنظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ١٩٤/٢، شرح الرماني لكتاب سيبويه: ١٠٠٣/٦، شرح الرضي على الكافية: ٥٠٧.
(٢١) الكتاب: ٨٣/٣.
(٢٢) سورة هود: ١٤.
(٢٣) يُنظر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه:٢٨٢/٣.
(٢٤) الكتاب:٣/ ٨٢-٨٣.
(٢٥) التعليقة على كتاب سيبويه: ١٩٥/٢
(٢٦) الكتاب:٣/ ٨٢.
(٢٧) شرح السيرافي على كتاب سيبويه:٢٨٢/٣.
(٢٨) المقتضب: ٣١٦/٢، شرح المفصل ابن يعيش: ٥٠/٩
(٢٩) سورة الدخان: ٤٩.
(٣٠) شرح الرضي على الكافية: ٥٠٢.
(٣١) ينظر شرح الرضي على الكافية: ٥٠٢
(٣٢) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٩١، ٩٢.
(٣٣) يُنظر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه: ١٨٩/٣.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت٣١٦هـ) تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦ م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت١٢٠٥هـ) تحقيق: عبد الستار أحمد فراج ومعه أخرون، التراث العربي سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥هـ - ١٩٧٥م.
- الخصائص صنعة أبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) تحقيق: محمد علي النجار دار الكتب المصرية، القسم الأدبي، الكتبة العلمية، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- التعريفات، الشريف الجرجاني علي بن محمد (ت٨١٧هـ)، مصطفى البابي الحلبي، وأولاده، مصر، ١٣٥٧هـ.
- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد بن الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ) تح د. عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- التوقيف على مهمات التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، ، الطبعة الأولى، دار الفكر - بيروت، دمشق، ١٤١٠هـ.
- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستربادي (ت٦٨٦هـ) تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية، منشورات جامعة قازيونس بنغازي، ١٩٩٦ م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان السيرافي (ت٣٦٨هـ) تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٨م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ) من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال في القسم، تحقيق وموازنة سيف بن عبد الرحمن العريفي، ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.
- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ) طبع و نشر إدارة الطباعة المنيرية في مصر، دون تاريخ.
- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، الناشر: مطبعة الخانجي في القاهرة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- لسان العرب، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي جمال الدين بن منظور الأنصاري الأفريقي (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، دون تاريخ.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جمال الدين عبدالله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) تح د.عبد اللطيف محمد الخطيب، الطبعة الأولى، الكويت، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) تحقيق: د.محمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.